جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

التَّدابير الدَّوليَّة في مُوَاجهةِ التَّغيُّرات المناخيَّة مُنذ العام ٢٠١٥ وآفاق المستقبل

أطروحةٌ تقدَّمت بها الطَّالبة

دلال عبد الحسين علي الخفّاف

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الأشرف
وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه فلسفة
في العلوم السياسية-العلاقات الدولية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

أحمد خضيرّ عبّاس الرَّماحي

١٤٤٨هـ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴿٥٦﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الأعراف – الآية (٥٦)

الإهـــداء

إلى روح والدي الطاهرة...

إلى من علّمني أن قيمة الإنسان بما يتركه من أثرٍ طيب وعلمٍ نافع،

أهدي هذا الإنجاز لروحه الطاهرة، راجيةً من الله أن يكون نورًا ورحمةً في مقامه الكريم.

إلى امي الغالية...

يا قلبًا لم يعرف سوى العطاء،

انتِ سندي في لحظات التعب، ونوراً يضيء دربي كلما أثقلتني مشقة الطريق،

إليكِ وحدكِ تنحني كلمات الامتنان عاجزةً عن الوفاء بما قدمتِه من حبٍ وتضحيات.

فلكِ منّي هذا الإنجاز قبل أن يكون لي.

إلى عائلتي الكريمة...

الذين منحوني القوة والدعم والثقة.

وشاركوا تفاصيل هذه الرحلة العلمية بكل ما فيها من تعب وأمل.

فلكم منّي كل الامتنان والمحبة والوفاء.

أهدي هذا العمل المتواضع.

راجيةً أن يكون ثمرة علمٍ نافع، وخطوة تُسهِمُ في خدمة المعرفة والإنسانية.

الباحثة

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ المساعي، وبتوفيقه تُدرك الغايات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله الطيبين الاطهار

يشرفني، وأنا أضع اللمسات الأخيرة على هذا الجهد العلمي، أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة، رغم ما يتحملونه من مسؤوليات علمية وأكاديمية كبيرة. وإنّ حضورهم العلمي الرفيع ومكانتهم الأكاديمية المتميزة يمثلان قيمة علمية رفيعة لهذا العمل، كما أن ملاحظاتهم وتقويمهم العلمي الدقيق يُكوِّنان إضافة معرفية حقيقية تسهم في تعزيز رصانة الأطروحة وارتقائها.

وإنني إذ أعبر عن بالغ اعتزازي بهذه اللجنة العلمية الكريمة، فإنني أجدها فرصة لأؤكد تقديري العميق لما يمتلكه السادة المناقشون من خبرة علمية واسعة وإسهامات أكاديمية معروفة في ميادين تخصصهم، الأمر الذي يمنح هذه المناقشة بعداً علمياً متميزاً، ويجعل من ملاحظاتهم وتوجيهاتهم محل تقدير واهتمام كبيرين بالنسبة لي كباحثة.

كما أتقدم بخالص الوفاء وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف (أحمد خضير الرماحي) الذي كان مثالاً للعطاء العلمي والحرص الأكاديمي، في تقديمه التوجيه والمتابعة وإبداء الملاحظات العلمية الدقيقة طوال مراحل إعداد الأطروحة. وكان دعمه المستمر، وصبره العلمي، وتوجيهاته الرصينة، الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل وإخراجه بالصورة العلمية المرجوة.

وأتوجه كذلك بالشكر والتقدير إلى السيد الدكتور (ابراهيم بحر العلوم) والمرحوم السيد (محمد علي بحر العلوم) وعميد المعهد الدكتور (زيد عدنان محسن) ورئيس القسم الدكتور (محمد ياس خضير) والى جميع أساتذتي الأفاضل في معهد العلمين وإدارة قسم العلوم السياسية وأمين المكتبة (أحمد الساعدي)، الذين كان لهم فضل كبير في بناء

رصيدي المعرفي وتعزيز مسيرتي الأكاديمية، بما قدموه من علم وتوجيه وإرشاد طوال سنوات الدراسة.

كما لا يفوتني أن أعبر عن امتناني العميق لكل من قدّم لي العون والمساندة، وأسهم في تهيئة الظروف الملائمة لإتمام هذه الدراسة، سواء بالدعم العلمي أو المعنوي.

ويبقى الشكر الأعمق والأصدق لعائلتي الكريمة، التي كانت السند الحقيقي في هذه الرحلة العلمية، بما قدمته من صبر وتشجيع ودعم متواصل، كان له الأثر الأكبر في تجاوز الصعوبات والاستمرار في مسيرة البحث العلمي.

وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفقنا جميعاً لخدمة العلم والمعرفة، وأن يكون هذا الجهد المتواضع إضافة نافعة في مجال الدراسات العلمية.

والله وليّ التوفيق..

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١ - ٩
الفصل الأول التدابير الدولية والتغيرات المناخية: الإطار النظري	١٠ - ٧٥
المبحث الأول: مفهوم التدابير الدولية وأنواعها	١١ - ٧٥
المطلب الأول: تعريف التدابير الدولية	١١ - ١٦
الفرع الأول: مفهوم التدابير الدولية - لغوياً واصطلاحاً-	١٢ - ١٤
الفرع الثاني: مفهوم الدولية لغوياً واصطلاحاً	١٤ - ١٦
المطلب الثاني: أنواع التدابير الدولية	١٦ - ٤٥
الفرع الأول: التدابير السياسية	١٦ - ٣٤
الفرع الثاني: التدابير القانونية التقليدية والحديثة	٣٤ - ٤٥
المبحث الثاني: مفهوم التغيرات المناخية واسبابها وآليات الرصد المناخي	٤٦ - ٧٥
المطلب الأول: مفهوم التغيرات المناخية والمصطلحات والمفاهيم المقاربة	٤٦ - ٥٨
الفرع الأول: تعريف التغيرات المناخية	٤٦ - ٥٣
الفرع الثاني: المصطلحات والمفاهيم المقاربة وذات صلة بالتغيرات المناخية	٥٤ - ٥٨
المطلب الثاني: أسباب التغيرات المناخية وآلية الرصد المناخي	٥٩ - ٧٥
الفرع الأول: الأسباب البشرية للتغيرات المناخية	٥٩ - ٦٦

الفرع الثاني: أهم مسببات الطبيعية للتغيرات المناخية (العوامل الجيولوجية)	٦٦ - ٧٠
الفرع الثالث: آلية الرصد المناخي للتغيرات المناخية	٧٠ - ٧٥
الفصل الثاني التأثيرات المناخية بين اختلال التوازن البيئي وزعزعة الاستقرار العالمي	٧٦ - ١٥٠
المبحث الاول: تأثير التغيرات المناخية على التوازن البيئي وأثره على التنمية المستدامة	٧٧ - ١١٥
المطلب الأول: التغيرات المناخية وتأثيرها على التوازن البيئي	٧٧ - ٩٩
الفرع الأول: تأثير التغيرات المناخية على المكونات الحيوية للنظام البيئي	٧٨ - ٨٨
الفرع الثاني: تأثيرات التغيرات المناخية على المكونات غير الحيوية للنظام البيئي	٨٩ - ٩٩
المطلب الثاني: تأثير التغيرات المناخية على التنمية المستدامة	١٠٠ - ١١٥
الفرع الأول: التأثير المتبادل بين البيئة والتنمية المستدامة وتغير المناخ	١٠٠ - ١٠٤
الفرع الثاني: تغير المناخ وتأثيره على اهداف التنمية المستدامة	١٠٥ - ١١٥
المبحث الثاني: التغيرات المناخية وزعزعة الاستقرار العالمي -الأبعاد الإنسانية والأمنية-	١١٦ - ١٥٠
المطلب الأول: التغيرات المناخية بين تهديد الأمن الإنساني وانتهاك حقوق الإنسان	١١٦ - ١٣٤
الفرع الأول: تاثير التغيرات المناخية على الأمن الإنساني	١١٧ - ١٢٦
الفرع الثاني: تأثير التغيرات المناخية على حقوق الإنسان	١٢٦ - ١٣٠
الفرع الثالث: العلاقة بين النزوح المناخي والأمن الإنساني	١٣٠ - ١٣٤
المطلب الثاني: تأثير التغيرات المناخية على الأبعاد الأمنية العالمية	١٣٥ - ١٥٠

الفرع الأول: العلاقة السببية والارتباط بين التغير المناخي والنزاعات المسلحة	١٣٥ - ١٤٤
الفرع الثاني: انعكاسات الصراعات على البيئة الطبيعية	١٤٤ - ١٤٥
الفرع الثالث: أثر التغيرات المناخية على انتشار الإرهاب	١٤٥ - ١٤٨
الفرع الرابع: الأمن المناخي: تحوّل التغير المناخي إلى قضية أمنية	١٤٨ - ١٥٠
الفصل الثالث التعاون الدولي في مجال المناخ: التدابير السياسية والقانونية في مواجهة التغيرات المناخية بعد العام ٢٠١٥	١٥١ - ٢٤١
المبحث الأول: التدابير السياسية لمواجهة التغيرات المناخية	١٥٢ - ١٩٩
المطلب الأول: السياسات الوطنية لمواجهة التغيرات المناخية	١٥٢ - ١٦٨
الفرع الأول: دور الحكومات في تنفيذ السياسات المناخية	١٥٣ - ١٥٨
الفرع الثاني: سياسات التخفيف والتكيف للحد من التغير المناخي	١٥٩ - ١٦٨
المطلب الثاني: السياسات الدولية لمواجهة التغير المناخي	١٦٨ - ٢٠٠
الفرع الأول: المنظمات الدولية والتنسيق العالمي والاقليمي لمواجهة التغير المناخي	١٦٨ - ١٨٢
الفرع الثاني: السياسات الدولية للتعاون في مجال المناخ	١٨٣ - ٢٠٠
المبحث الثاني: التدابير القانونية لمواجهة التغيرات المناخية	٢٠٠ - ٢٤١
المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية في مجال المناخ	٢٠٠ - ٢٢٣
الفرع الأول: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	٢٠١ - ٢٠٧
الفرع الثاني: بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لعام ١٩٩٧	٢٠٧ - ٢١٤

الفرع الثالث: اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ عام ٢٠١٥	٢١٤ - ٢٢٣
المطلب الثاني: الآليات القانونية لتنفيذ الاتفاقيات الدولية	٢٢٣ - ٢٤١
الفرع الأول: آليات الامتثال في الاتفاقيات الدولية لحماية من تغير المناخ	٢٢٣ - ٢٣٣
الفرع الثاني: الآثار القانونية للمسؤولية الدولية عن الأضرار المناخية	٢٣٤ - ٢٤١
الفصل الرابع انعكاسات التدابير الدولية في مواجهة التغيرات المناخية وآفاق المستقبل	٢٤٢ - ٣٣٠
المبحث الأول: انعكاسات التدابير السياسية لمواجهة التغيرات المناخية في الشرق الأوسط والنظام الدولي ودور الفاعلين غير الدولتين في الحوكمة المناخية	٢٤٤ - ٢٩٠
المطلب الأول: انعكاسات التدابير السياسية المناخية في الشرق الأوسط لمواجهة التلوث والتصحر وندرة المياه (نماذج مختارة)	٢٤٤ - ٢٧٢
الفرع الأول: انعكاسات التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي في العراق	٢٤٤ - ٢٤٩
الفرع الثاني: انعكاسات التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي في السعودية	٢٤٩ - ٢٥١
الفرع الثالث: انعكاسات التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي في الأردن	٢٥١ - ٢٥٣
الفرع الرابع: انعكاسات التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي في لبنان	٢٥٤ - ٢٥٦
الفرع الخامس: انعكاسات التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي في مصر	٢٥٧ - ٢٦٠
الفرع السادس: انعكاسات التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي في المغرب	٢٦٠ - ٢٦٣
الفرع السابع: انعكاسات التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي في تركيا	٢٦٣ - ٢٦٥
الفرع الثامن: انعكاسات التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي في إيران	٢٦٥ - ٢٧٢

المطلب الثاني: انعكاسات التدابير السياسية المناخية في النظام الدولي لمواجهة التلوث والتصحر وندرة المياه	٢٧٣ - ٢٨٥
الفرع الأول: انعكاسات التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي في الاتحاد الاوروبي	٢٧٣ - ٢٧٥
الفرع الثاني: انعكاسات التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي في الصين	٢٧٦ - ٢٧٨
الفرع الثالث: انعكاسات التعاون الدولي لمواجهة التغير المناخي في الولايات المتحدة الامريكية	٢٧٨- ٢٨٥
المطلب الثالث: دور الفاعلين غير الدوليين في تعزيز الحوكمة المناخية العالمية	٢٨٥ - ٢٩٠
الفرع الاول: دور الشركات متعددة الجنسيات في التحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون	٢٨٥ - ٢٨٦
الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تعزيز المساءلة المناخية	٢٨٦ - ٢٨٧
الفرع الثالث: دور المؤسسات المالية في توجيه التمويل المناخي	٢٨٧ - ٢٨٨
الفرع الرابع: دور المدن والحكومات المحلية في تنفيذ السياسات المناخية	٢٨٨ - ٢٩٠
المبحث الثاني: انعكاسات التدابير القانونية على دول الشرق الأوسط والنظام العالمي لمواجهة التغيرات المناخية	٢٩٠ - ٣٠٥
المطلب الأول: حماية عناصر البيئة في إطار القانون الدولي البيئي	٢٩٠ - ٢٩٤
الفرع الأول: البيئة المائية ودور القانون الدولي في حمايتها	٢٩١
الفرع الثاني: البيئة البرية ودور الاتفاقيات الدولية في حمايتها	٢٩٢
الفرع الثالث: البيئة الجوية ودور الاتفاقيات الدولية في حمايتها	٢٩٣ - ٢٩٤

المطلب الثاني: انعكاسات التدابير القانونية لمواجهة التغيرات المناخية من ناحية النزاعات والقضايا: الشرق الأوسط أنموذجاً	٢٩٥ - ٢٩٩
الفرع الأول: التعويضات البيئية بين العراق والكويت بعد حرب الخليج	٢٩٥ - ٢٩٦
الفرع الثاني: النزاعات البيئية المرتبطة بالمياه العابرة للحدود (العراق وتركيا وإيران)	٢٩٦
الفرع الثالث: النزاعات البيئية الناتجة عن الحروب (العراق بعد عام ٢٠٠٣)	٢٩٦ - ٢٩٧
الفرع الرابع: الدعاوى البيئية المحلية في بعض الدول العربية	٢٩٧ - ٢٩٩
المطلب الثالث: انعكاسات التدابير القانونية لمواجهة التغيرات المناخية من ناحية النزاعات والقضايا: الدول العالمية أنموذجاً	٢٩٩ - ٣٠٥
الفرع الاول: قضية Urgenda ضد هولندا (٢٠١٩) وأثرها في تطور القضاء المناخي	٣٠٠ - ٣٠١
الفرع الثاني: قضية Neubauer وآخرون ضد ألمانيا (٢٠٢١): توسيع نطاق العدالة المناخية والدستورية	٣٠١ - ٣٠٢
الفرع الثالث: قضية (Juliana) ضد الولايات المتحدة لعام (٢٠١٥-٢٠٢٣): تعزيز مسؤولية الحكومة عن حماية الحقوق المناخية للأجيال القادمة	٣٠٢ - ٣٠٣
الفرع الرابع: قضية (Friends of the Earth Milieudefensie) ضد شركة Shell (Royal Dutch) لعام (٢٠٢١)	٣٠٣ - ٣٠٥
المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للتدابير الدولية لمواجهة التغيرات المناخية	٣٠٥ - ٣٣٠
المطلب الأول: الاتجاهات المستقبلية للتدابير السياسية لمواجهة التغيرات المناخية	٣٠٦ - ٣١٢

الفرع الأول: تطور الخطاب السياسي الدولي بشأن التغير المناخي	٣٠٦ - ٣٠٩
الفرع الثاني: فجوة التنفيذ السياسي والتحديات التمويلية	٣٠٩ - ٣١٢
المطلب الثاني: التطور القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية وآفاقه المستقبلية	٣١٢ - ٣١٨
الفرع الأول: تطور القواعد القانونية الدولية بين الطابع الإلزامي والمرونة	٣١٢ - ٣١٤
الفرع الثاني: صعود التقاضي المناخي والمبادرات القانونية الدولية كآلية لتعزيز الإلزام	٣١٤ - ٣١٨
المطلب الثالث: السناريوهات المستقبلية للتدابير الدولية لمواجهة التغيرات المناخية	٣١٨ - ٣٣٠
الفرع الاول: سيناريو التطور (السيناريو المتفائل المشروط)	٣١٨ - ٣٢٣
الفرع الثاني: سيناريو الجمود (السيناريو المرجّح)	٣٢٤ - ٣٢٦
الفرع الثالث: سيناريو التراجع (السيناريو التشاؤمي أو السلبي)	٣٢٦ - ٣٣٠
الخاتمة	٣٣١ - ٣٣٩
المصادر والمراجع	٣٤٠ - ٣٧٩
Abstract	B - C

قائمة الأشكال والجداول

الاشكال	الصفحة
شكل:(١) تقديرات انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون للمُدّة (١٩٩٠ – ٢٠٢٥م)	٦١
شكل:(٢) متوسط الفرق في درجة الحرارة العالمية (درجة مئوية) من عام (١٩٤٠-٢٠٢٣م).	٩١
شكل:(٣) ارتفاع مستوى سطح البحر في تزايد مُنذ العام (١٩٩٣- ٢٠٢٤م)	٩٤
شكل:(٤) العلاقة بين تغير المناخ والموارد الطبيعية والأمن الأنساني والتأثيرات المجتمعية	١١٨
شكل:(٥) الاشخاص النازحون قسراً حول العالم من عام (٢٠١٤ – ٢٠٢٤م)	١٣٣
شكل:(٦) الروابط المحتملة بين المناخ والصراع	١٣٩
شكل:(٧) تغير درجات الحرارة في العراق (٢٠٠٠- ٢٠٢٣م) مقارنة بمتوسط الحرارة من (١٩٦١- ٢٠١٠م)	٢٤٥
شكل:(٨) تغير درجات الحرارة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا للمُدّة (١٩٩١- ٢٠٢٣م) مقارنة بالمُدّة (١٩٦١-١٩٩٠م)	٢٦٩

قائمة الجداول

الجداول	الصفحة
جدول:(١) ازدياد عدد السكان العالم (١٩٥٠ – ٢٠٨٠م)	٨١
جدول:(٢) أثر التغيرات المناخية على أهم ركائز الأمن الغذائي	٨٢
جدول:(٣) المؤتمرات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة	١٠٢
جدول:(٤) اعداد النازحين بسبب التغيرات المناخية والصراعات المسلحة	١٣٢
جدول:(٥) مقارنة السياسات المناخية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٧٠
جدول:(٦) مقارنة السياسات المناخية للاتحاد الاوروبي والصين وأمريكا	٢٨٣
جدول:(٧) مقارن: السيناريوهات المستقبلية للتدابير الدولية لمواجهة التغير المناخي	٣٢٩

قائمة المختصرات

IPCC	Intergovernmental Panel on Climate Change	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ	١
NAP	National Adaptation Plan	خطة التكيف الوطنية	٢
NDCs	Nationally Determined Contributions	المساهمات المحددة وطنياً	٣
SDGs	Sustainable Development Goals	اهداف التنمية المستدامة	٤
UNFCCC	United Nations Framework Convention on Climate Change	اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ	٥
UNEP	United Nations Environment Programme	برنامج الامم المتحدة للبيئة	٦
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الانمائي	٧
UNCED	United Nations Conference on Environment and Development	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	٨
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية	٩
COP	Conference of the Parties	مؤتمر الإطراف في اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الإطراف)	١٠
CMA	Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Paris Agreement	مؤتمر الاطراف العامل بوصفه اجتماع الاطراف في باريس	١١
CSOs	Civil Society Organizations	منظمات المجتمع المدني	١٢
IDP	Internally Displaced Persons	النازحون داخلياً	١٣
ILO	International Labour Organization	منظمة العمل الدولية	١٤
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١٥
IMO	International Maritime Organization	المنظمة الدولية للإرصاد الجوي	١٦
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي	١٧
N2O	Nitrous Oxide	اكسيد النيتروز	١٨
CO2	Carbon Dioxide	ثاني اكسيد الكاربون	١٩
CH	Methane	الميثان	٢٠
CFC	Chlorofluorocarbon	مركبات الكاربون الكلورية الفلورية	٢١
GHG	Greenhouse Gas	غازات الدفيئة	٢٢
FAO	Food and Agriculture Organization	منظمة الاغذية والزراعة	٢٣
GCF	Green Climate Fund	صندوق المناخ الأخضر	٢٤
LDCF	Least Developed Countries Fund	صندوق البلدان النامية	٢٥
AOSIS	Alliance of Small Island States	تحالف الدول الجزرية الصغيرة	٢٦
WCED	World Commission on Environment and Development	اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة بروندتلاند)	٢٧
CBAM	Carbon Border Adjustment Mechanism	آلية تعديل حدود الكاربون	٢٨
GST	Goods and Services Tax	ضريبة السلع والخدمات	٢٩
CIF	Climate Investment Funds	برنامج صندوق الاستثمار في المناخ	٣٠
CCPI	Climate Change Performance Index	مؤشر أداء تغير المناخ	٣١

٣٢	لجنة التعويضات التابعة للامم المتحدة	United Nations Compensation Commission	UNCC
٣٣	مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو	Conference of the Parties serving as the meeting of the Parties to the Kyoto Protocol	CMP
٣٤	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	UNESCO
٣٥	المجلس الاستشاري الألماني للتغير العالمي	German Advisory Council on Global Change	WBGU
٣٦	مركز الأمن الأمريكي الجديد	Center for a New American Security	CNAS
٣٧	المنظمة الدولية للهجرة		IOM
٣٨	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	United Nations High Commissioner for Refugees	UNHCR
٣٩	مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان	Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights	OHCHR
٤٠	لجنة تغير المناخ	Climate Change Committee	CCC
٤١	اللجنة الدولية للصليب الأحمر	International Committee of the Red Cross	ICRC

المُستخَّلص

أصـــبحت التغيرات المناخية واحدة من أهم القضـــايا التي تشـــغل المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، لما تفرضه من تحديات متزايدة تمس الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والدولي. وقد أدى تصـاعد آثارها البيئية والاقتصـادية والاجتماعية إلى تعزيز الاهتمام الدولي بصياغة تدابير وآليات مشتركة تهدف إلى الحد من مسبباتها والتكيف مع تداعياتها، ضمن إطار متنامٍ من التعاون الدولي والحوكمة المناخية العالمية.

ويُعد عام (٢٠١٥) نقطة تحول مفصلية في مسار العمل المناخي الدولي، لما شهده من تحولات مهمة في بنية النظام المناخي العالمي وآليات التعاون بين الدول، وما أفرزه من أطر ســـياســـية وقانونية ومؤســـســـية أســـهمت في تنظيم الجهود الدولية الرامية إلى مواجهة التغيرات المناخية. كما ظهر دور المنظمات الدولية والمؤتمرات المناخية والاتفاقيات الدولية في تطوير منظومة العمل المناخي وتعزيز التعاون متعدد الأطراف لمواجهة التحديات المناخية المتزايدة.

وشـهدت الحوكمة المناخية الدولية تطوراً ملحوظاً رافقه توسع في مجالات التخفيف والتكيف والتمويل المناخي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، فضـــلاً عن تنامي دور الفاعلين غير الحكوميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون.

وفي المقابل، ما تزال التدابير الدولية تواجه جملة من التحديات المرتبطة بالتفاوت في القدرات والإمكانات بين الدول، واستمرار الخلافات بشأن المسؤوليات المناخية والتمويل ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن تأثير المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية في مستوى الالتزام الدولي. كما تظهر العدالة المناخية بوصفها أحد المرتكزات الأساسية لضمان استجابة دولية أكثر توازناً وإنصافاً في التعامل مع آثار التغير المناخي.

وفي ضـــوء المتغيرات العلمية والتكنولوجية والســـياســـية الراهنة، تتجه الحوكمة المناخية الدولية نحو مزيد من التطور في آلياتها وأدواتها، مدعومة بالتقدم التكنولوجي والابتكارات الحديثة والتعاون الدولي المتزايد. ويظل مســـتقبل مواجهة التغيرات المناخية مرتبطاً بقدرة المجتمع الدولي على تطوير آليات أكثر فـاعليـة وتكـاملاً، وتحويـل الالتزامـات الـدوليـة إلى إجراءات عمليـة تســـهم في تعزيز الأمن المناخي وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

المُقدّمة

المقدمة

يشهد النظام الدولي المعاصر تحوّلات بنيوية عميقة، أعادت تشكيل طبيعة التحديات التي تواجه البشرية، وفي مقدمتها التغيرات المناخية التي لم تعد مجرد قضية بيئية محدودة النطاق، بل أضحت أزمة كونية شاملة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية. وقد أدى تصاعد حدة الظواهر المناخية المتطرفة، من موجات حرّ غير مسبوقة، وارتفاع مستويات سطح البحر، إلى اضطرابات في النظم البيئية والاقتصادية، الأمر الذي جعل التغير المناخي أحد أهم التهديدات الوجودية التي تواجه النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. حيث لم يعد التعامل مع التغيرات المناخية محصوراً في نطاق السياسات البيئية التقليدية، بل أصبح جزءاً لا يتجزأ من أجندة العلاقات الدولية، حيث تتقاطع فيه مصالح الدول، وتتجاذبه اعتبارات السيادة الوطنية ومتطلبات العمل الجماعي. وقد أفرز هذا الواقع نمطاً جديداً من الحوكمة البيئية الدولية، يقوم على تعدد الفاعلين، وتداخل المستويات، وتنوع الأدوات، بما يعكس تعقيد الأزمة المناخية ذاتها. وقد مَثَّلَ عام ٢٠١٥ نقطة تحوّل مفصلية في مسار العمل المناخي الدولي، من خلال اعتماد اتفاق دولي شامل وضع إطاراً جديداً للتعاون بين الدول في مواجهة التغيرات المناخية. وتميّز هذا الإطار باعتماده على مبدأ الالتزامات الوطنية الطوعية، التي تتيح لكل دولة تحديد مساهماتها وفقاً لظروفها وقدراتها، في إطار هدف جماعي يتمثل في الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية. وقد جاء هذا التحول نتيجة إدراك المجتمع الدولي لصعوبة فرض التزامات ملزمة على الدول في ظل التباين الكبير في مستويات التنمية والمسؤوليات التاريخية. غير أن هذا النموذج، رغم ما حققه من شمولية في المشاركة الدولية، أفرز في المقابل إشكالية جوهرية تتعلق بفعاليته في تحقيق الأهداف المناخية المنشودة.

وفي هذا السياق، برزت مجموعة واسعة من التدابير الدولية بوصفها أدوات رئيسة لتنظيم الاستجابة العالمية للتغيرات المناخية وتعزيز التعاون الدولي في مواجهتها. ولم تعد هذه التدابير تقتصر على الاتفاقيات الدولية أو المؤتمرات المناخية الدورية، بل اتسع نطاقها ليشمل منظومة متكاملة من الآليات السياسية والقانونية والمؤسسية والمالية والتقنية. فقد شملت هذه التدابير تطوير أطر الحوكمة المناخية العالمية، وتعزيز نظم الشفافية والمتابعة، وتعبئة التمويل المناخي، ودعم نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، فضلاً عن تشجيع الشراكات الدولية والإقليمية وتفعيل دور المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم الجهود المناخية. كما أسهمت هذه التدابير في ترسيخ مبادئ المسؤولية المشتركة والتعاون متعدد الأطراف، بما يعكس إدراك المجتمع الدولي للطابع العابر للحدود الذي تتسم به التغيرات المناخية.

ومع تطور الأزمة المناخية، أصبحت التدابير الدولية أكثر تنوعاً وتعقيداً، حيث امتدت لتشمل السياسات الوطنية المتصلة بالتخفيف والتكيف، والمبادرات الإقليمية، وآليات التمويل الأخضر، والأدوات القانونية المستحدثة، بما في ذلك التقاضي المناخي الذي أخذ يكتسب أهمية متزايدة في تعزيز المساءلة البيئية والمناخية. ويعكس هذا التنوع محاولة المجتمع الدولي إيجاد مقاربات متعددة المستويات لمواجهة تحدٍ عالمي يتجاوز حدود الدول ويتطلب استجابة جماعية منسقة تستند إلى التكامل بين الأبعاد السياسية والقانونية والتنموية.

ومع ذلك، لا تزال هذه التدابير تواجه تحديات كبيرة تحدّ من فعاليتها، أهمها محدودية التمويل المناخي، ولا سيما بالنسبة للدول النامية، والتفاوت في القدرات المؤسسية والتكنولوجية، فضلاً عن تأثير التوترات الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية المتعارضة في مستوى الالتزام الدولي. كما أن استمرار الاعتماد على الوقود الأحفوري، وبطء التحول نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، يمَثّلان عقبتين رئيسَتَينْ أمام تحقيق الأهداف المناخية العالمية.

ومن ناحية أخرى، كشفت التغيرات المناخية عن انعكاسات عميقة على جوانب الحياة الإنسانية المختلفة، حيث أدت إلى اختلال التوازن البيئي، وتهديد الأمن الغذائي والمائي، وتفاقم ظواهر النزوح والهجرة، وزيادة الضغوط على الموارد الطبيعية، بل وأسهمت في تأجيج النزاعات وعدم الاستقرار في العديد من مناطق العالم. ومن ثمّ، لم يعد بالإمكان فصل التغير المناخي عن قضايا الأمن الدولي والتنمية المستدامة، بل أصبح من الضروري تبني مقاربة شاملة تأخذ في الحُسبان الترابط الوثيق بين هذه الأبعاد.

وانطلاقاً من ذلك، تركز هذه الأطروحة على التدابير الدولية لمواجهة التغيرات المناخية منذ العام (٢٠١٥)، بوصفها الإطار الناظم للاستجابة العالمية لهذه الظاهرة، مع التركيز على أبعادها السياسية والقانونية ومضامينها المؤسسية، ودورها في تعزيز الحوكمة المناخية الدولية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن استشراف مستقبل هذه التدابير في ضوء المتغيرات الدولية والمؤشرات العلمية والتحديات المتزايدة التي تفرضها التغيرات المناخية على المجتمع الدولي.

أولا – أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تتناوله، إذ تمثل التغيرات المناخية إحدى أكثر القضايا تعقيداً وإلحاحاً في النظام الدولي المعاصر، نظراً لتداعياتها المتشابكة التي تتجاوز الإطار البيئي الضيق لتطال الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية المختلفة. وفي هذا السياق نبين اهميتها من ناحية:

١- تضمنت الدراسة التدابير الدولية لمواجهة التغيرات المناخية منذ العام (٢٠١٥)، بحُسبان أنّ هذه المرحلة قد شهدت تحولات نوعية في بنية الحوكمة المناخية العالمية، خاصة في ظل اعتماد اتفاق باريس، الذي مثّل نقطة تحول في تنظيم العمل المناخي الدولي عبر إرساء نموذج يقوم على الالتزامات الوطنية والتعاون متعدد الأطراف.

٢- تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة التدابير والآليات الدولية المعتمدة في مواجهة التغيرات المناخية، وتقييم مدى فعاليتها في الحد من الآثار المتزايدة لهذه الظاهرة، لا سيما في ظل تصاعد التحديات المرتبطة بتنفيذ الالتزامات المناخية، واستمرار الفجوة بين التعهدات السياسية والنتائج الفعلية على أرض الواقع.

٣- تلقي هذه الدراسة الضوء على العلاقة التفاعلية بين التغيرات المناخية والاستقرار الدولي، عبر بيان أثر هذه التغيرات في إعادة تشكيل مفاهيم الأمن، وارتباطها بقضايا النزاعات، والهجرة، والأمن الغذائي والمائي.

٤- تتناول الدراسة موضوع التمويل المناخي بوصفه أحد المحددات الرئيسة لنجاح التدابير الدولية، حيث تسعى إلى تحليل مدى كفاية الموارد المالية المخصصة لمواجهة التغيرات المناخية، وعدالة توزيعها بين الدول، خاصة في ظل التباين الواضح بين قدرات الدول المتقدمة والدول النامية، وما يترتب على ذلك من تحديات تتعلق بتحقيق العدالة المناخية.

٥- اعتماد الدراسة على مقاربة تحليلية تجمع بين البعد السياسي والقانوني والعلمي، من خلال الاستناد إلى المؤشرات والتقارير الدولية، وعلى رأسها تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مما يتيح فهماً أكثر شمولاً وعمقاً لمسار التدابير الدولية وحدود فعاليتها.

٦- كما تسهم الدراسة في استشراف الآفاق المستقبلية لهذه التدابير، من خلال تحليل السيناريوهات المحتملة، بما يساعد في فهم الاتجاهات المستقبلية للنظام المناخي الدولي.

٧- تزداد أهمية هذه الدراسة في السياق الإقليمي، لا سيما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تعد من أكثر المناطق هشاشة أمام آثار التغيرات المناخية، وهو ما يجعل من تحليل فعالية التدابير الدولية أمراً ضرورياً لفهم مدى قدرتها على الاستجابة لاحتياجات هذه المنطقة، ودعم جهودها في التكيف والتخفيف.

٨- إن هذه الدراسة لا تقتصر أهميتها على الجانب النظري فحسب، بل تمتد لتشمل بعداً تطبيقياً يسعى إلى تقديم رؤى تحليلية يمكن أن تسهم في تطوير السياسات الدولية، وتعزيز فعالية التدابير المتخذة لمواجهة التغيرات المناخية، بما يدعم تحقيق التنمية المستدامة، ويعزز الاستقرار الدولي في ظل التحديات البيئية المتصاعدة.

ثانيا – أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واستكشاف فعالية التدابير الدولية في مواجهة التغيرات المناخية منذ العام (٢٠١٥)، وذلك من خلال مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين التحليل السياسي والقانوني والاستشرافي، ويمكن تفصيل أهدافها على النحو الآتي:

١- معرفة فعالية التدابير السياسية الدولية في مواجهة التغيرات المناخية، من خلال دراسة تطور الخطاب السياسي الدولي، وتحليل مدى قدرته على التحول إلى سياسات وإجراءات تنفيذية ملموسة.
٢- تحليل الإطار النظري للتدابير الدولية في مواجهة التغيرات المناخية، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، واستكشاف تطورها ضمن بنية النظام الدولي المعاصر، بما يساعد على فهم طبيعة هذه التدابير وحدودها.

٣- دراسة التحول في الحوكمة المناخية الدولية بعد اعتماد اتفاق باريس، من خلال تحليل الانتقال من نموذج الالتزامات الإلزامية إلى نموذج الالتزامات الوطنية المرنة، ومعرفة انعكاسات هذا التحول على فعالية العمل المناخي الدولي.

٤- تحليل العلاقة بين التغيرات المناخية والأبعاد البيئية والتنموية والأمنية، من خلال إبراز تأثيراتها على الاستقرار الدولي، والأمن الغذائي والمائي، والنزاعات، بما يعكس الطبيعة الشمولية لهذه الظاهرة.

٥- دراسة التحديات التمويلية المرتبطة بالتدابير الدولية، من خلال تحليل حجم التمويل المناخي، وآليات توزيعه، ومدى عدالته وكفايته، خاصة بالنسبة للدول النامية.

٦- تحليل التطور القانوني الدولي في مجال التغيرات المناخية، من خلال دراسة التوازن بين الطابع الإلزامي والمرونة في القواعد القانونية، واستكشاف مدى قدرتها على تحقيق الامتثال الدولي.

٧- استشراف الآفاق المستقبلية للتدابير الدولية، عبر بناء وتحليل سيناريوهات محتملة، بما يساعد في فهم الاتجاهات المستقبلية للنظام المناخي الدولي.

ثالثاً – إشكاليّة الدراسة:

في ظل التصاعد المتسارع لتداعيات التغيرات المناخية، وما تفرضه من تحديات عابرة للحدود تمسّ الأمن والتنمية والاستقرار الدولي، ظهرت التدابير الدولية كإطار رئيس لتنظيم الاستجابة العالمية لهذه الظاهرة. غير أن هذه التدابير، رغم تطورها الملحوظ منذ اعتماد اتفاق باريس، لا تزال تواجه إشكالات بنيوية تتعلق بضعف الفعالية، وتباين الالتزام، واستمرار الفجوة بين التعهدات السياسية والتنفيذ الفعلي. وتتمثل الإشكالية المحورية لهذه الدراسة في التساؤل: (إلى أي مدى استطاعت التدابير الدولية، السياسية والقانونية، منذ العام (٢٠١٥)، أن تحقق استجابة فعّالة لمواجهة التغيرات المناخية، وما حدود هذه الفعالية في ظل التحديات البنيوية للنظام الدولي، وما الآفاق المستقبلية الممكنة لتطويرها؟).

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من بينها:

١- ما طبيعة الإطار النظري للتدابير الدولية في مواجهة التغيرات المناخية، وكيف تطور ضمن النظام الدولي المعاصر؟.

٢- ما هي انعكاسات التغيرات المناخية على النظم البيئية والتنمية المستدامة والاستقرار الأمني الدولي؟.

٣- كيف أثّر اعتماد اتفاق باريس على بنية الحوكمة المناخية الدولية وطبيعة الالتزامات المناخية؟.

٤- إلى أي مدى يعكس تطور الخطاب السياسي الدولي تقدماً فعلياً في تنفيذ السياسات المناخية؟.

٥- كيف تطور الإطار القانوني الدولي في مجال التغيرات المناخية، وما حدود التوازن بين الإلزام والمرونة فيه؟.

٦- ما دور التقاضي المناخي والمبادرات القانونية الدولية في تعزيز المساءلة المناخية؟.

٧- ما هي السيناريوهات المستقبلية المحتملة لمسار التدابير الدولية (التطور، الجمود، التراجع)؟.

رابعاً – فرضية الدراسة:

وتنطلق الأطروحة من فرضية مفادها أن التدابير الدولية لمواجهة التغيرات المناخية، رغم ما شهدته من تطور ملحوظ على مستوى الخطاب السياسي والأطر القانونية، لا تزال تعاني من فجوة واضحة بين الطموح والتنفيذ، نتيجة لعوامل متعددة، من بينها ضعف الإلزام القانوني، ونقص التمويل، وتضارب المصالح الدولية، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على تحقيق الأهداف المناخية المنشودة.

خامساً – مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، وذلك على النحو الآتي:

١- المنهج التاريخي : وُظِّفَ لتتبع التطور التاريخي للجهود الدولية في مواجهة التغيرات المناخية، وبيان تطور الاتفاقيات والمؤتمرات المناخية وصولاً إلى اتفاق باريس لعام (٢٠١٥).

٢- المنهج الوصفي :وُظِّفَ لوصف واقع التغيرات المناخية والتدابير الدولية المعتمدة لمواجهتها، وبيان أبعادها السياسية والقانونية والمؤسسية.

٣- المنهج التحليلي :وُظِّفَ لتحليل مضمون التدابير الدولية وآليات تنفيذها، ومعرفة مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف المناخية العالمية.

٤- المنهج المقارن: وُظِّفَ المنهج المقارن لإجراء المقارنات بين مختلف التدابير الدولية والأطر القانونية والسياسات المناخية المعتمدة، وبيان أوجه التشابه والاختلاف بينها، فضلاً عن مقارنة مواقف الدول المتقدمة والنامية تجاه الالتزامات المناخية وقضايا التمويل ونقل التكنولوجيا والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، بما يساعد على معرفة مدى فعالية هذه التدابير في تحقيق أهدافها.

٥- المنهج الاستشرافي: وُظِّفَ من أجل استشراف مستقبل التدابير الدولية في مواجهة التغيرات المناخية، وتحليل السيناريوهات المحتملة لتطور النظام المناخي الدولي في ضوء المتغيرات الراهنة.

سادساً – الحدود الزمانية والمكانية:

١- تقتصر الدراسة زمنيًا على الفترة الممتدة منذ العام (٢٠١٥)، وهو العام الذي شهد اعتماد اتفاق باريس بوصفه نقطة تحول رئيسة في مسار العمل المناخي الدولي، وصولًا إلى الوقت الحاضر مع استشراف الآفاق المستقبلية للتدابير الدولية ذات الصلة.

٢- تتمثل الحدود المكانية للدراسة في نطاق التعاون الدولي لمواجهة التغيرات المناخية، من خلال تحليل التدابير السياسية والقانونية المعتمدة على المستوى الدولي، سواء في إطار الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المعنية بالمناخ، أم من خلال الأطر التعاونية متعددة الأطراف الهادفة إلى الحد من آثار التغير المناخي وتعزيز الاستجابة الدولية له.

سابعاً – الدراسات السابقة:

١- محمد موفق مكي، تأثيرات التغيرات المناخية العالمية في الامن الدولي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٣. تناولت الأطروحة التغيرات المناخية العالمية التي أصبحت تمثل تهديدا للأمن الدولي عن طريق تأثيراتها السلبية المختلفة والمتعددة الأبعاد في الأنظمة البيئية الطبيعية، بما ينعكس على مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد والجماعات والدول، ومع زيادة حدتها ووتيرتها في المستقبل التي يتوقع لها أن تمثل عاملا من عوامل عدم الاستقرار وانعدام الامن على المستوى المحلي والاقليمي، وأن تكون أحد العوامل الدافعة لحدوث النزاعات والصراعات على المستوى الدولي.

٢- أم الخير عمر، التعاون الدولي لمكافحة التغيرات المناخية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠٢٣. وقد سلطت الدراسة على موضوع التغيرات المناخية والاضرار الناجمة عنها وارتباطها بالبيئة، بوصفها الوسط الذي نعيش فيه وكل الكائنات الحية ولتزايد حجم الملوثات البيئية على الامن الانساني كون الدول المنفردة لا تستطيع تحقيق امنها البيئي، نظرا لجسامة الجرائم المحدقة بالبيئة كما ان التعاون الدولي لمكافحة التغيرات المناخية يُلقي بضلالهِ على المستوى الدولي، لأنه يعيش الآن على هاجس الخوف من التدمير المتعمد للبيئة.

٣- عماري حورية، اثر تهديدات تغيرات المناخ على الامن البيئي، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، ٢٠٢٠. وقد ألقت هذه الدراسة الضوء على أهمية تغير المناخ باعتباره التحدي الاصعب الذي يواجه البشرية، من جهة لما له من تأثيرات وتداعيات مستقبلية خطيرة، واخطار بإمكانها احداث الصراعات والنزاعات وزعزعة الاستقرار والامن، و من جهة ثاني فان مواجهة هذا التحدي له تأثير على الاقتصاد والحد منه، وهو ما ترفضه كبرى الدول الاقتصادية في العالم.

٤- محسن محمد حمزة عسل الجنابي، تاثير التهديدات البيئية على العلاقات الدولية بعد اتفاقية باريس للتغير المناخي عام ٢٠١٥ نماذج مختارة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٢٣. وقد سلطت هذه الدراسة في البحث في التأثيرات التعليقات البيئية في نمط التفاعلات الدولية والعلاقات القائمة بينهما والبحث في معالجة هذه التهديدات واحتوائها عن طريق عقد الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية ووضع السياسات التي من شأنها أن تخفف من حدة التغيرات المناخية وتحت اتفاق

دولي وتوجيه الضار العلاقات الدولية نحو الاهتمام بالتهديدات البيئية والأمن البيئي وقد تناولت الدراسة اتفاقية باريس التغير المناخ عام ٢٠١٦ كونها تمثل أضخم اتفاقية بيئية من حيث الأطراف وقوة إلزاميتها الأطراف مقارنة وضع العلاقات الدولية قبل وبعد انعقادها.

وقد تميّزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

١- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الموضوع والإطار الزمني وزاوية المعالجة؛ فبينما ركزت أغلب الدراسات على الآثار الأمنية والبيئية للتغيرات المناخية أو التعاون الدولي بصورة عامة، تتناول هذه الدراسة التدابير الدولية لمواجهة التغيرات المناخية منذ العام (٢٠١٥)، بوصفه عاماً مفصلياً شهد اعتماد اتفاق باريس والتحول في الحوكمة المناخية العالمية.

٢- تميزت الدراسة بتركيزها على الأبعاد السياسية والقانونية والمؤسسية للتدابير الدولية، من خلال تحليل الاتفاقيات والمؤتمرات المناخية وآليات الامتثال والتمويل المناخي ونقل التكنولوجيا والعدالة المناخية، مع معرفة مدى فاعلية هذه التدابير والتحديات التي تواجهها.

٣- كما تناولت الدراسة اهم التطورات الحديثة للنظام المناخي الدولي بعد العام (٢٠١٥)، بما في ذلك مخرجات مؤتمرات الأطراف، وتطور الحوكمة المناخية، ودور الفاعلين غير الحكوميين، وقضايا التمويل والعدالة المناخية والتقاضي المناخي.

٤- وتكتسب الدراسة بعداً استشرافياً من خلال تحليل الاتجاهات المستقبلية والسيناريوهات المحتملة لتطور التدابير الدولية والنظام المناخي العالمي في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية الراهنة.

وبذلك تقدم الدراسة رؤية شاملة للتدابير الدولية في مواجهة التغيرات المناخية منذ العام (٢٠١٥) وآفاقها المستقبلية، من خلال الجمع بين الأبعاد السياسية والقانونية والاستشرافية ضمن إطار الحوكمة المناخية الدولية.

ثامناً – هيكلية الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول مترابطة، نُظِّمَتْ على وفق تسلسل منهجي يبدأ بالتأصيل النظري، ويمر بتحليل الظاهرة، ثم دراسة أدوات المعالجة، وصولاً إلى التقدير والاستشراف المستقبلي، وذلك على النحو الآتي:

تناول الفصل الأول: التدابير الدولية والتغيرات المناخية: الإطار النظري يتناول هذا الفصل الأسس النظرية والمفاهيمية التي تقوم عليها الدراسة، من خلال تعريف التدابير الدولية وبيان طبيعتها في إطار العلاقات الدولية، إلى جانب توضيح مفهوم التغيرات المناخية وأبعادها. كما يستعرض أبرز المقاربات النظرية المفسّرة للتعاون

الدولي في المجال البيئي، بهدف بناء قاعدة تحليلية تُسهم في فهم سلوك الدول وتوجهاتها في مواجهة التحديات المناخية.

وتناول الفصل الثاني: التأثيرات المناخية بين اختلال التوازن البيئي وزعزعة الاستقرار العالمي، يركّز هذا الفصل على تحليل الآثار المترتبة على التغيرات المناخية، من خلال ربطها باختلال النظم البيئية وانعكاساتها على التنمية المستدامة. كما يتناول الأبعاد الأمنية لهذه التغيرات، بما في ذلك تأثيرها على الاستقرار السياسي، والنزاعات، والهجرة، بهدف إظهار الطابع المركّب والخطير لهذه الظاهرة على المستويين الإقليمي والدولي.

وتناول الفصل الثالث: التعاون الدولي في مجال المناخ: التدابير السياسية والقانونية بعد العام (٢٠١٥)، يعالج هذا الفصل تطور التدابير الدولية في مواجهة التغيرات المناخية في مرحلة ما بعد اتفاق باريس، من خلال تحليل الأبعاد السياسية والقانونية للتعاون الدولي. ويتناول تطور الخطاب السياسي، وفجوة التنفيذ، والتحديات التمويلية، إضافة إلى دراسة الإطار القانوني الدولي، والتوازن بين الإلزام والمرونة، وصعود التقاضي المناخي، بهدف معرفة فعالية هذه التدابير.

وتناول الفصل الرابع: انعكاسات التدابير الدولية في مواجهة التغيرات المناخية وآفاق المستقبل، يختص هذا الفصل بتحليل مخرجات التدابير الدولية وانعكاساتها الفعلية، بالاستناد إلى المؤشرات العلمية، ولا سيما تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما يتناول استشراف مستقبل هذه التدابير من خلال تحليل السيناريوهات المحتملة، ودراسة سبل تعزيز فعاليتها، لا سيما عبر تحقيق التكامل بين الأدوات السياسية والقانونية.